www.daralthaqafa.com

فلسفة قانون الذكاء الاصطناعي

المحامي
محمد زهير قطيشات
مدير عام هيئة الإعلام - سابقًا
مستشار قانوني لرئيس الوزراء - سابقًا

دار الثقافة للنشر والتوزيع

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

340, 1

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2026/9/5475)

المؤلف: محمد زهير قطيشات

الكتاب: فلسفة قانون الذكاء الاصطناعي

الواصفات: القانون - الجوانب الفلسفية - المسؤولية الجزائية - العدالة الخوارزمية - الآداب القانونية - الذكاء الاصطناعي

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-407-6

ISBN: 978-9923-15-407-6

الطبعة الأولى 2027م - 1448هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved Copyright ©

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

دار الثقافة للنشر والتوزيع

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن

Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله (شارع الجامعة الأردنية) - مقابل بوابة العلوم للجامعة الأردنية

مجمع محمد عربيات التجاري - رقم 261 - الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962+) - موبايل: 9992616 79 (962+)

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

فلسفة قانون الذكاء الاصطناعي

المحامي
محمد زهير قطيشات
مدير عام هيئة الإعلام - سابقًا
مستشار قانوني لرئيس الوزراء - سابقًا

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
2027 م - 1448هـ

www.daralthaqafa.com

المقدمة

يستقر في وجدان فقهاء القانون أن القاعدة القانونية هي الخيط الناظم لحياة البشر، والأداة السيادية التي تضبط بها الدولة إيقاع المجتمع وتحفظ توازنه؛ غير أن القراءة المتعمقة لروح التشريع تكشف عن حقيقة أكثر تجذراً وامتداداً؛ فالقانون كما يراه الفلاسفة هو الترجمة الفعلية لفلسفة الاجتماع الإنساني، والانعكاس الحي للظواهر والسلوكيات التي تتشكل في مختبر الأحداث اليومية؛ ولا يمكن النظر إليه كمجرد أمر سلطوي جامد، أو نصٍ معزولٍ عن حركة الحياة.

ومن هذا المنطلق، يغدو القانون نتيجةً لا سببًا؛ فهو لا يخلق الواقع بقدر ما يستجيب له، ولا يسبق الظاهرة بقدر ما يأتي لاحقًا ليؤطرها في صيغة ملزمة؛ فالواقعة تسبق النص، والسلوك يسبق القاعدة، ثم يأتي التشريع ليحوّل الحدث الاجتماعي من مجرد ممارسة واقعية إلى نظام قانوني منظم؛ وهذا الطرح يجد جذوره العميقة في أبرز المدارس الفقهية الكبرى التي اشتبكت مع سؤال: من أين يولد القانون؟

وفي هذا السياق، تتقاطع هذه الرؤية بصورة مباشرة مع ما قرره الفقيه الألماني فريدريش كارل فون سافيني، مؤسس المدرسة التاريخية، الذي رفض النظر إلى القانون باعتباره صناعة تشريعية محضة، واعتبره نتاجًا عضويًا لما أسماه الروح الشعبية؛ فقد رأى سافيني أن القانون، شأنه شأن اللغة والعادات، لا يُخلق بقرار سلطوي، ولكنه ينمو تلقائيًا داخل وجدان الأمة، ويتطور مع تطورها التاريخي والاجتماعي، حتى يصبح المشرّع في نهاية المطاف كاشفًا عن القاعدة وصائغًا لها بعد أن نضجت في ضمير الجماعة؛ إن القانون عند سافيني هو كائن حيّ ينمو مع المجتمع ويولد معه وينضج بنضجه ويتغير بتغيره.

ومن هنا، فإن قولنا إن القانون نتيجة لا سبب يجد في فكر سافيني سنداً فلسفيًا راسخًا؛ فالمشرّع لا يخلق القاعدة من العدم بقدر يحول ما استقر في السلوك الاجتماعي إلى نص ملزم.

ولا تقف هذه الرؤية عند حدود المدرسة التاريخية، فهي تمتد إلى المدرسة الاجتماعية التي بلورها عالم الاجتماع إميل دوركايم، الذي نظر إلى القانون بوصفه

www.daralthaqafa.com

ظاهرة اجتماعية تعكس طبيعة التضامن القائم داخل المجتمع؛ فالقانون عند دوركايم هو مرآة للبنية الاجتماعية، وكل تغير في العلاقات الاجتماعية والقيم الجمعية لا بد أن ينعكس على شكل القاعدة القانونية.

فإذا تبدلت أنماط التفاعل الإنساني، أو ظهرت ظواهر جديدة في بنية المجتمع، فإن القانون يتبعها بالضرورة؛ وهذا ما يفسر تاريخياً ظهور قوانين جديدة لتنظيم الأسرة والعمل والجرائم الإلكترونية والخصوصية الرقمية؛ إذ إن الحدث الاجتماعي يسبق النص، ثم يأتي القانون بوصفه استجابة معيارية لهذا الحدث، وهذه الرؤية تؤكد أن القانون ليس سلطة منفصلة عن المجتمع، إذ يمكن النظر إليه على أنه التعبير النظامي عن حاجاته وتحولاته.

ويتعزز هذا المنظور أكثر مع أطروحة الفقيه الأمريكي روسكو باوند، أحد أبرز رواد المدرسة الاجتماعية الحديثة، الذي نظر إلى القانون باعتباره أداة للهندسة الاجتماعية؛ فقد رأى باوند أن وظيفة القانون تتمثل في تحقيق التوازن بين المصالح الفردية والجماعية، وضبط التوترات داخل المجتمع بما يضمن أكبر قدر من الاستقرار وأقل قدر من الاحتكاك.

واللافت في فكر باوند أنه انطلق من الواقع قبل النص؛ فالقانون عنده يبدأ من رصد المجتمع، وفهم المصالح المتعارضة، ثم صياغة قواعد تضبط هذا التعارض؛ وهنا يلتقي طرحنا مع رؤيته بصورة دقيقة، إذ يصبح القانون هو ضابط الإيقاع الذي يحفظ انسجام الحركة الاجتماعية دون أن ينفصل عنها

وفي مقابل هذه الرؤى التاريخية والاجتماعية، تبرز المدرسة الوضعية، التي يمثلها بوضوح هانس كلسن، النظرية المحضة في القانون، حيث ينظر إلى القانون بوصفه نسقًا هرمياً من القواعد المعيارية المستقلة عن الواقع الاجتماعي والأخلاقي، ترتكز صلاحيتها على تدرج معياري يبدأ من قاعدة أساسية عليا.

غير أننا ننحاز من الناحية الفلسفية، إلى الرؤية التي ترى أن النص لا يحيا إلا بواقعه، وأن انفصال القانون عن المجتمع يحوله إلى نص ميت فاقد للفاعلية؛ فالقانون الذي لا يستوعب تحولات الحياة اليومية يصبح عاجزاً عن أداء وظيفته في الضبط والحماية والردع.

ولعل هذه الفلسفة بلغت اليوم ذروة اختبارها في ظل ما يمكن تسميته بعصر السيولة الرقمية؛ وهو العصر الذي لم تعد فيه الظواهر الاجتماعية والتقنية تتسم بالثبات أو التراكم الهادئ، بل أصبحت تتصف بالتدفق السريع والتحول المستمر.

www.daralthaqafa.com

لقد انتقلنا من زمن المؤسسات الثابتة إلى زمن التدفقات الرقمية، حيث يهرول التطور التقني بوتيرة غير مسبوقة، بينما يجد القانون نفسه في حالة سعي دائم للحاق بواقع يفرض نفسه كأمر واقع قبل أن يمنحه المشرّع شرعيته.

وفي قلب هذه السيولة، يبرز الذكاء الاصطناعي باعتباره تحـولاً وجوديًـا فـي طبيعة الفعل ذاته؛ فإذا كان القانون مرآة للسلوك الإنساني، فإن انتقال مركـز الفعـل من يد الإنسان إلى يد الخوارزمية يضع الفكر القانوني أمام مفترق طرق فلسفي عميق ليبرز أمامنا سؤال: كيف يمكن مساءلة فعل لم يصدر عن إرادة بشرية مباشرة؟

إن الإشكالية هنا لا تقف عند حدود التقنية، بـل تمتـد إلـى جـوهر النظريـة القانونية ذاتها؛ إذ أصبح الذكاء الاصطناعي يمتلك قدرة ذاتية على التحليل والتقـدير واتخاذ القرار والتنفيذ، بما يفـرض إعـادة النظـر فـي مفـاهيم الفاعـل، والقصـد الجرمي، والنتيجة الإجرامية، وعلاقة السببية.

وأمام هذا التحول التقني من الآلة الأداة إلـى الآلـة الفاعلـة، ينبثـق السـؤال الوجودي الأكثر إلحاحًا في فلسفة القانون المعاصر: كيف يستطيع التشريع أن يُخضع للمحاكمة ذكاءً يفتقر إلى الروح البيولوجية لكنه يستأثر بسلطة القـرار الإرادي؟ وهـل سيؤدي هذا الاندماج بين السيولة التقنية والذكاء الفائق إلى تجريد العدالة من طابعها الإنساني، لنشهد عصـرًا تُسـتبدل فيـه فطنـة المحـامي ووجـدان القاضـي ببـرود الخوارزميات ودقة الحسابات الرقمية؟

وتأسيسًا على هذا الاستفهـام الوجودي، ينهض هـذا الكتـاب ليرسـم معـالم تأصيلٍ فلسفي وتشريعي مغاير للمسـؤولية الجزائيـة الناشـئة عـن اشـتباك الـذكاء الاصطناعي بالواقع الإنساني؛ وهي استجابةٌ حتمية أملتها سيولة التقنية التـي عملـت على تغيير أدواتنا، وأعادت صياغة ماهية الفعل ذاته؛ إننـا نسـعى مـن خـلال هـذه الدراسة إلى ردم الهوة العميقة بـين فلسـفة الفعـل البشـري القائمـة علـى القصـد والوجدان، وبين المنطق الخوارزمي القـائم علـى الاحتمـالات والتـدفقات الرقميـة؛ وصولًا إلى صياغة رؤية قانونية استباقية تضمن بقاء القانون كائنًا حيًا يمتلك السيادة على التحولات، ويشكل درعًا واقيًا للإنسان في عصرٍ كفَّ فيه الأخير عن كونه الفاعل الوحيد في مسرح الأحداث.

إن الغاية الأسمى لهذا العمل تكمن في إعادة تأسيس عقيـدة قانونيـة جديـدة لمفاهيم المسؤولية والردع والعدالة؛ فهـي محاولـة جـادة لصـياغة دسـتور أخلاقـي

www.daralthaqafa.com

وقانوني يواكب عصر الأيض المعرفي الرقمي، ويجيب بصرامة عن السؤال المركـزي الذي يواجه مستقبلنا: كيف يظل القانون هو المرجعيـة السـيادية العليـا، والضـابط لإيقاع الحياة في مواجهة جبروت السيولة وطغيان الذكاء الفائق؟

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 7

الفصل التمهيدي

ماهية الذكاء الاصطناعي وطبيعته القانونية

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي والتحول في مفهوم الآلة 19
المطلب الأول: التعريف التقني للذكاء الاصطناعي 19
الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي بوصفه أيضًا معرفيًا رقميًا 21
الفرع الثاني: أبعاد التحول التقني في الذكاء الاصطناعي 23
المطلب الثاني: التحول الفلسفي والقانوني في مفهوم الآلة 25
الفرع الأول: التحول الفلسفي من الآلة المطيعة إلى الفاعل التقني 25
الفرع الثاني: الإشكالية القانونية وإعادة تعريف الآلة 26
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي 34
المطلب الأول: الاتجاهات الفقهية في تحديد الطبيعة القانونية 34
الفرع الأول: الاتجاه الكلاسيكي (الذكاء الاصطناعي بوصفه شيئًا) 34
الفرع الثاني: الاتجاه الحداثي (الشخصية القانونية الافتراضية) 38
الفرع الثالث: الاتجاه الوسيط (الفاعل التقني والمركز القانوني الهجين) 42
المطلب الثاني: الرؤية الاستشرافية للطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي 45

الفصل الأول

المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي

المبحث الأول: المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوتات والأنظمة الذكية 53
المطلب الأول: المسؤولية العقدية في نطاق أنظمة الذكاء الاصطناعي 56
الفرع الأول: طبيعة الالتزام في عقود تطوير وصيانة الأنظمة الذكية 57

www.daralthaqafa.com

الفرع الثاني: عقود الذكاء الاصطناعي كخدمة (AIaaS) 58
الفرع الثالث: المسؤولية عن العيوب الخفية فـي الخوارزميـات وقصـور التنبيه عن المخاطر المحتملة 59
المطلب الثاني: المسؤولية التقصيرية وأزمة الأركان التقليدية 60
الفرع الأول: ركن الخطأ وتحدي إثبات الخطأ البشري 61
الفرع الثاني: ركن الضـرر: الأضـرار الماديـة والمعنويـة الناتجـة عـن القرارات المؤتمتة 62
الفرع الثالث: ركن السببية: انقطاع رابطة السـببية فـي ظـل الصـندوق الأسود 63
المطلب الثالث: التوجه نحـو المسـؤولية الموضـوعية (دون خطـأ) ونظـام التأمين 64
الفرع الأول: تكييف الذكاء الاصطناعي ضمن المسؤولية عن المنتجـات المعيبة 65
الفرع الثاني: توزيع عبء التعويض عبر المسؤولية الشبكية بـين المطـور والمشغل والمستخدم 66
الفرع الثالث: دور صناديق التعويض والتـأمين الإلزامـي كحلـول عمليـة لجبر الضرر 68
المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية عـن الجـرائم المرتكبـة بواسـطة أو ضـد أنظمة الذكاء الاصطناعي 71
المطلب الأول: المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبـة بواسـطة الـذكاء الاصطناعي 74
الفرع الأول: إشكالية الركن المادي 74
الفرع الثاني: إشكالية الركن المعنوي 75
الفرع الثالث: نماذج الإسناد الجنائي 76
المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية للشـركات والكيانـات المطـورة للـذكاء الاصطناعي 78

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: تحميل الأشخاص الاعتبارية المسؤولية عن الجرائم الناتجة عن خلل في تصميم أو تدريب الخوارزميات..... 79
الفرع الثاني: المسؤولية عن الإهمال البرمجي المؤدي إلى وقوع جـرائم إلكترونية أو مادية..... 80
المطلب الثالث: الحماية الجنائيـة لأنظمـة الـذكاء الاصـطناعي (الجـرائم المرتكبة ضدها)..... 81
الفرع الأول: تجريم الاختراق، والتلاعب بالبيانات التدريبية، والتخريـب المادي للروبوتات..... 82
الفرع الثاني: الاعتداء على الأمن الخوارزمي..... 84
الفرع الثالث: تكييف أفعال القرصنة والتعطيل المتعمد للأنظمة الحيويـة كجرائم جسيمة..... 85

الفصل الثاني

نحو نظرية إسناد المسؤولية في بيئة الذكاء الاصطناعي (دراسة في الأطر المعرفية والمعايير القانونية)

المبحث الأول: الأطر المعرفية والفلسفية لإنتاج الفعل الخوارزمي..... 96
المطلب الأول: الإطار الأنطولوجي (تفكيك وحدة الفعل والفاعل)..... 97
المطلب الثاني: الإطار الإبستمولوجي (مـن القـرار البشـري إلـى المسـار المعرفي)..... 102
الفرع الأول: المسار المعرفي الخوارزمي وضمانات الأمن الخوارزمي..... 105
الفرع الثاني: تفكيك أدوار الفاعلين وتوزيعهـا كوظـائف ضـمن سلسـلة الإنتاج..... 107
المبحث الثاني: بناء نظرية الإسناد الشبكي ومعاييرها القانونية..... 111
المطلب الأول: مبدأ المساهمة في إنتاج القرار كأساس جديد للمسؤولية..... 113
المطلب الثاني: المعايير الموضوعية الحديثة لتوزيع المسؤولية..... 116
الفرع الأول: معيار السيطرة التقنية ومعيار المعرفة وقابلية التوقع..... 119

www.daralthaqafa.com

الفرع الثاني: معيار المنفعة الاقتصادية ومعيار القدرة على تأمين المسار الخوارزمي..... 123
المبحث الثالث: التطبيقات العملية والتكييف القانوني لنظرية الإسناد الشبكي... 128
المطلب الأول: محاكاة قضائية لتوزيع المسؤولية المدنية (نموذج افتراضي).....129
المطلب الثاني: محاكاة قضائية لتوزيع المسؤولية الجنائية وإثبات القصد الرقمي..... 131
الفرع الأول: عرض حالة افتراضية (جريمة مساس بالأمن الخوارزمي وتسميم البيانات)، (تطبيق مباشر لمفهوم الفصل الأول)..... 134
الفرع الثاني: إسناد الإهمال البرمجي أو الخطأ غير العمدي ضمن الشبكة..... 137

الفصل الثالث

حماية البيانات والخصوصية في عصر الخوارزميات

المبحث الأول: الأساس الفلسفي والقانوني لحماية البيانات في البيئة الخوارزمية.....149
المطلب الأول: البيانات كامتداد للوجود الإنساني..... 149
الفرع الأول: التحول من حماية الخصوصية إلى حماية الهوية الرقمية 152
الفرع الثاني: البيانات كوعاء للوعي والسلوك والتوقعات المستقبلية..... 154
المطلب الثاني: السلطة الخوارزمية وإعادة تشكيل العلاقة بين الفرد والدولة.....156
الفرع الأول: من الحوكمة التقليدية إلى الحوكمة الخوارزمية..... 158
الفرع الثاني: اختلال توازن القوة بين الإنسان والنظام الخوارزمي 160
المبحث الثاني: الضمانات القانونية لمعالجة البيانات والقرارات المؤتمتة..... 162
المطلب الأول: المبادئ القانونية الحاكمة لمعالجة البيانات 163
الفرع الأول: مبدأ المشروعية والشفافية والموافقة المستنيرة..... 164
الفرع الثاني: مبدأ تقليل البيانات وتحديد الغرض والاحتفاظ المحدود 166
المطلب الثاني: الحقوق القانونية للفرد في مواجهة القرار المؤتمت..... 167
الفرع الأول: الحق في التفسير والشفافية الخوارزمية..... 168
الفرع الثاني: الحق في الاعتراض على القرار المؤتمت والتدخل البشري.....170
المبحث الثالث: الأمن الخوارزمي كآلية لحماية الحقوق والحريات..... 173

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: الأمن الخوارزمي كضمانة دستورية للحقوق الرقمية 174
الفرع الأول: حماية المسار المعرفي من التحيز والتلاعب 176
الفرع الثاني: الأمن الخوارزمي وعلاقته بالعدالة الرقمية 177
المطلب الثاني: التحديات التشريعية والاتجاهات الحديثة 179
الفـرع الأول: اللائحـة الأوروبيـة GDPR وقـانون الـذكاء الاصـطناعي الأوروبي 181
الفرع الثاني: إشكالية السيادة الرقمية ونقل البيانات عبر الحدود 183

الفصل الرابع

الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي

المبحث الأول: الأساس الفلسفي والقانوني للملكية الفكرية في البيئة الخوارزمية 192
المطلب الأول: التحول من الإبداع الإنساني إلى الإنتاج الخوارزمي 192
الفرع الأول: مفهوم الإبداع في الفلسفة القانونية التقليدية 193
الفرع الثاني: الذكاء الاصطناعي وإعادة تعريف مفهوم الإبداع 195
المطلب الثاني: إشكالية الشخصية القانونية والإسناد الفكري 197
الفرع الأول: هل يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي مؤلفًا أو مخترعًا؟ 198
الفرع الثاني: الإسناد القانوني للإنتاج الخوارزمي 201
المبحث الثاني: حماية براءات الاختراع والمصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي 205
المطلب الأول: براءات الاختراع في ظل الذكاء الاصطناعي 205
الفرع الأول: شروط الحماية التقليدية وإشكالية الاختراع الخوارزمي 206
الفرع الثاني: الاتجاهات التشريعية والقضائية الحديثة 209
المطلب الثاني: حقوق المؤلف والمصنفات التوليدية 214
الفرع الأول: شرط الأصالة في المصنفات الناتجة عن AI 215
الفرع الثاني: الحماية القانونية للمحتوى التوليدي 218
المبحث الثالث: تدريب النماذج والاعتداء على الملكية الفكرية 223
المطلب الأول: إشكالية استخدام المصنفات المحمية في تدريب النماذج 223
الفرع الأول: الكشط الإلكتروني Web Scraping وجمع البيانات المحمية 224
الفرع الثاني: التكييف القانوني لعملية التدريب الخوارزمي 227

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: المسؤولية القانونية عن الانتهاكات الخوارزمية 230
الفرع الأول: المسؤولية المدنية لمطوري النماذج والمنصات 231
الفرع الثاني: الأمن الخوارزمي وحماية الملكية الفكرية الرقمية 234
المبحث الرابع: التحديات المستقبلية وإعادة بناء نظرية الملكية الفكرية 237
المطلب الأول: أزمة المفاهيم التقليدية للملكية الفكرية 237
الفرع الأول: تآكل مركزية الإنسان في العملية الإبداعية 238
الفرع الثاني: من ملكية المصنف إلى ملكية النموذج الخوارزمي 240
المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة نحو بناء إطار قانوني جديد 242
الفرع الأول: الحماية الخاصة للمحتوى التوليدي 243
الفرع الثاني: التوازن بين الابتكار المفتوح وحماية الحقوق الفكرية 245

الفصل الخامس

الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي وصناعة القرار القضائي 256
المطلب الأول: التنبؤ القضائي وتحليل السلوك القضائي 257
الفرع الأول: مفهوم التنبؤ بالأحكام القضائية 257
الفرع الثاني: حدود التنبؤ القضائي وإشكالية العدالة 262
المطلب الثاني: السلطة الخوارزمية ومشروعية القرار القضائي 267
الفرع الأول: التفسير القانوني بين العقل البشري والعقل الخوارزمي 268
الفرع الثاني: مشروعية الاعتماد على الأنظمة الذكية في القضاء 272
المبحث الثاني: القاضي والمحامي الآلي: الحدود الأخلاقية والمهنية 278
المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي والمهن القانونية 279
الفرع الأول: المحامي الآلي ومستقبل الخدمات القانونية 280
الفرع الثاني: القاضي الآلي وإشكالية استبدال العنصر البشري 283
المطلب الثاني: المسؤولية والأخلاقيات في البيئة القضائية الرقمية 286
الفرع الأول: المسؤولية المهنية عن أخطاء الأنظمة الذكية 287
الفرع الثاني: أخلاقيات الذكاء الاصطناعي القضائي 290
المبحث الثالث: رقمنة التقاضي والأدلة الرقمية الذكية 294

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: التحول نحو التقاضي الرقمي 295
الفرع الأول: رقمنة الإجراءات القضائية 295
الفرع الثاني: التحديات القانونية للتقاضي الرقمي 297
المطلب الثاني: الأدلة الرقمية والذكاء الاصطناعي 301
الفرع الأول: حجية الأدلة الرقمية الذكية 302
الفرع الثاني: التزييف العميق والأمن الخوارزمي في الإثبات 305

الفصل السادس

مستقبل التشريعات الدولية للذكاء الاصطناعي (نحو إطار قانوني مرن ومستدام)

المبحث الأول: المعيار الأوروبي كمقاربة عالمية (تحليل قانون الذكاء الاصطناعي EU AI Act) 318
المطلب الأول: فلسفة النهج القائم على المخاطر 318
الفرع الأول: تقسيم أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى مستويات الخطر (غير المقبول، العالي، المحدود، الأدنى) 319
الفرع الثاني: التركيز على تصنيف تقنيات منظومة العدالة وإنفاذ القانون كأنظمة عالية المخاطر والالتزامات المترتبة عليها 323
المطلب الثاني: نقاط القوة والقصور في التشريع الأوروبي 326
الفرع الأول: الريادة 326
الفرع الثاني: التحديات 330
المبحث الثاني: التوجهات التشريعية والإستراتيجية في الدول العربية (دراسة مقارنة تطبيقية) 334
المطلب الأول: النموذج الإماراتي 335
المطلب الثاني: النموذج السعودي 338
المطلب الثالث: النموذج الأردني 341
المطلب الرابع: مقارنة تحليلية بين التوجه الأوروبي والتوجه العربي 344
المبحث الثالث: رؤية استشرافية وصياغة القوانين المرنة (توصيات البحث) 348
المطلب الأول: أزمة السيادة القانونية في عصر الذكاء الاصطناعي 349

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: تبني البيئات التنظيمية التجريبية..... 354
المبحث الرابع: نحو نظرية قانونية عربية للذكاء الاصطناعي..... 364
المطلب الأول: المبادئ الحاكمة..... 365
المطلب الثاني: الضمانات المؤسسية..... 367
المطلب الثالث: الضمانات التشريعية..... 370

الخاتمة..... 373
المراجع..... 377